

التحول الرقمي في تمديد وتوقف العقود الحكومية: دراسة في إطار تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم ٢ لسنة

٢٠١٤

Digital transformation in the extension and termination of government contracts: A study within the framework of the Implementation Instructions for Government Contracts No. 2 of 2014

أ.م. رؤى علي عطية

الجامعة التقنية الوسطى / الكلية التقنية الادارية بغداد

rouarmy@mtu.edu.iq

<https://orcid.org/0000-0001-8405-7773>

Roua'a Ali Atiyah

Middle Technical University/Administrative Technical College

rouarmy@mtu.edu.iq



This work is licensed under a

[Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International \(CC BY-NC 4.0\)](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

المستخلص : يشهد العالم اليوم تحولاً رقمياً متسارعاً يؤثر بشكل مباشر على مختلف قطاعات الإدارة العامة، لا سيما في مجال العقود الحكومية و الاستثمارات . وفي هذا السياق، يمثل موضوع تمديد العقود الحكومية أحد أبرز التحديات التي تستدعي تطوير الإجراءات القانونية والادارية بما يتناسب مع متطلبات العصر الرقمي. يأتي هذا البحث لبحث في مدى إمكانية مواءمة تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ مع مبادئ التحول الرقمي، مع التركيز على عملية تمديد العقود بوصفها مرحلة حيوية تتطلب شفافية، سرعة، وكفاءة عالية و فيها مدد قانونية ,ان المادة / ٥/ ثانياً / د/ من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم ٢ لسنة ٢٠١٤ تنص على ان البت في طلبات التمديد للمدة العقدية توصي و تتولى مهمتها اللجنة المركزية للمراجعة و المصادقة على الاحالة).ان البحث يعطي تحليلاً للإطار القانوني والإداري الذي تنظمه هذه التعليمات، وبيّن أبرز التحديات التي تواجه الجهات الحكومية عند تطبيق التمديد وفقاً للإجراءات التقليدية، بما في ذلك البطء، التكرار الورقي، وصعوبة التتبع والرقابة، كما يستعرض البحث تجارب دولية في أتمتة إجراءات العقود الحكومية، مشيراً إلى فوائد استخدام المنصات الرقمية لتسهيل التمديد، وتحقيق الامتثال القانوني، والحد من الهدر الإداري للوقت والجهد

يقترح البحث اعتماد نظام رقمي متكامل يتيح تقديم طلبات التمديد، الموافقات، وحفظ السجلات إلكترونياً، بما ينسجم مع مواد التعليمات دون الحاجة إلى تعديل جوهري، مع تقديم حلول فنية تضمن أمن البيانات وسهولة الاستخدام. ويدعو إلى تحديث بعض التفسيرات الإدارية للنصوص القانونية الحالية بما يدعم هذا الانتقال بسلاسة، إن رقمنة آليات التوقف والتمديد تمثل نقلة نوعية في تطبيق تعليمات تنفيذ العقود الحكومية، وتعزز قدرة المؤسسات على

التفاعل الاستباقي مع التحديات التنفيذية، ضمن إطار قانوني صارم يوازن بين متطلبات الإنجاز وضوابط الإنفاق العام. وبهذا، يتحقق التلاقي المثالي بين التقنية والإدارة الرشيدة في خدمة المصلحة العامة.

الكلمات المفتاحية :- التحول الرقمي ,تمديد العقود الحكومية , توقف العقود الحكومية, تنفيذ العقود الحكومية

Abstract Today, the world is witnessing a rapid digital transformation that directly impacts various sectors of public administration, particularly in the area of government contracts and investments. In this context, the issue of extending government contracts represents one of the most significant challenges that necessitate the development of legal and administrative procedures to align with the demands of the digital age. This research aims to investigate the possibility of aligning the Implementation Instructions for Government Contracts No. (2) of 2014 with the principles of digital transformation, focusing on the contract extension process as a vital stage that requires transparency, speed, high efficiency, and legal timeframes.

Article / 5/ Second / D/ of the Instructions for the Implementation of Government Contracts No. 2 of 2014 states that the committee responsible for reviewing and approving the extension requests for the contractual period is the Central Committee.

The research provides an analysis of the legal and administrative framework governing these instructions, highlighting the main challenges faced by governmental entities when applying extensions according to traditional procedures, including slow processes, paper redundancy, and difficulties in tracking and monitoring. The research also reviewed international experiences in automating government contract procedures, pointing out the benefits of using digital platforms to facilitate extensions, achieve legal compliance, and reduce administrative waste of time and effort. The research proposes the adoption of an integrated digital system that allows for the submission of extension requests, approvals, and the electronic retention of records, In full alignment with the relevant statutory provisions without the need for substantive amendments, while providing technical solutions that ensure data security and ease of use. It also calls for the updating of some administrative interpretations of the current legal texts to support this transition smoothly, The digitization of stop and extension mechanisms represents a qualitative leap in the implementation of government contract execution instructions, enhancing the ability of institutions to proactively interact with execution challenges within a strict legal framework that balances the requirements of achievement and controls on public spending. In this way, the ideal convergence of technology and sound management is achieved in the service of the public interest.

Keywords: digital transformation, extension of government contracts, suspension of government contracts, implementation of government contracts

المقدمة

في خضم التحولات الرقمية المتسارعة، ومع التصاعد المستمر لمفاهيم الحوكمة الذكية، يفتح العالم على مرحلة جديدة من التنظيم الإداري تقوم على الكفاءة، والشفافية، وتكامل التكنولوجيا مع القرار المؤسسي، ما يجعل من الرقمنة خياراً حتمياً لا ترفاً تقنياً , ويُعد التحول الرقمي في إدارة توقف وتمديد العقود الحكومية أحد الركائز الجوهرية التي

تُسهم في ترسيخ مبادئ العدالة الإجرائية، وتسريع وتيرة الإنجاز، وضبط الجودة وفق الأطر القانونية والتنظيمية النافذة، وتشكل تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ المرجعية الأساسية لهذا المسار، حيث شكلت المادة ٥/ ثانياً / د/ منهجية البت في طلبات التمديد للمدة العقدية، عبر إسناد هذه المهمة إلى لجنة مركزية مختصة للمراجعة على الاحالة والمصادقة، ما يعكس أهمية الرقابة المؤسساتية في تحقيق الانضباط والحوكمة. ومن هذا المنطلق، يبرز التحول الرقمي كأداة تمكينية لدعم عمل هذه اللجنة، عبر اعتماد الأنظمة الذكية المؤتمتة في إدارة وأرشفة الحالات بصورة رقمية دقيقة تواكب متطلبات العصر الحديث، وتحليل مبررات التوقف، ورصد المدد الفعلية للعقود، بما يسهم في اتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة، لا تقديرات ظرفية، ولا يقتصر الأثر الإيجابي لهذا التحول على سرعة الإجراءات فحسب، بل يمتد ليشمل خفض نسب الأخطاء البشرية، وتعزيز المساءلة، وتوفير مؤشرات قياس الأداء للمشاريع المتعاقد عليها. كما يضمن توفير بيئة متكاملة تتيح للجهات التعاقدية متابعة حالة العقد بشكل لحظي، وتقديم طلبات التمديد والتوقف وفق نماذج إلكترونية موحدة، تتسجم مع بنود العقود وتخضع للتدقيق الآلي.

المشكلة البحثية: رغم سعي الحكومة العراقية للتحول الرقمي في إدارة العقود الحكومية، لا تزال آليات تمديد وتوقف هذه العقود تخضع لإجراءات ورقية معقدة وغير مترابطة رقمياً، ما يؤدي إلى التأخير في إنجاز المشاريع وتداخل الصلاحية بين الجهات الرقابية والتنفيذية. تتبع المشكلة من غياب منظومة رقمية موحدة تربط الجهات المتعاقدة والرقابية وفق تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم ٢ لسنة ٢٠١٤، مما يحذر من الشفافية ويعلي مستوى من احتمالية الهدر بالمال والفساد الإداري، كما أن غياب التوثيق الرقمي الفوري للقرارات المرتبطة بتوقف أو تمديد العقود يضعف من القدرة على التقييم اللاحق لأداء المشاريع، ويتعقد الأمر مع غياب وجود خوارزميات ذكاء اصطناعي متقدمة يمكنها تفسير وتحليل مؤشرات الأداء للمشاريع لتقديم توصيات فورية بشأن تمديد أو إنهاء العقود. هذه الفجوة الرقمية تمثل عائقاً استراتيجياً ضمن مسار إصلاحي يعيد بناء أسس البنية التحتية للمشاريع الخدمية والتنمية على أسس حديثة وفعالة ومن هنا تكون الحاجة إلى دراسة مستقبلية لتصميم نظام رقمي متكامل، ذكي، وآمن، يدعم اتخاذ القرار الحكومي فيما يخص تمديد وتوقف العقود الحكومية، ويضمن الامتثال لتعليمات ٢٠١٤ ويعزز الاستدامة في إدارة المال العام.

أهمية البحث: تتبين أهمية الموضوع في معالجته لثغرة قانونية وإجرائية تتعلق بتطبيق التحول الرقمي في مراحل تمديد وتوقف العقود الحكومية، وهي مراحل دقيقة غالباً ما تؤدي إلى إرباك في تحريك عجلة النمو عبر إنجاز المشاريع الاقتصادية ذات الأولوية الوطنية، كما يكشف البحث عن الحاجة الملحة لتحديث تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤، بما ينسجم مع متطلبات الحكومة الإلكترونية ومتغيرات البيئة الرقمية الحديثة، مما يسهم في إحداث نقلة نوعية في آليات اتخاذ القرار الإداري. ويمثل البحث أداة استشرافية لوضع خارطة طريق رقمية تقلل التدخل البشري، وتحد فرص عدم النزاهة و غموض الإجراءات الورقية. كذلك، يعزز البحث كفاءة الإنفاق العام من خلال اقتراح آليات ذكية لتقييم أداء العقود وتحديد مدى جدوى استمرارها أو توقفها بناءً على بيانات لحظية دقيقة. ويركز البحث على بناء بنية تحتية رقمية قانونية وإدارية متكاملة تدعم استدامة المشاريع. كما يدفع باتجاه ابتكار بيئة

رقمية تنظيمية تعزز من ثقة المستثمرين والشركاء الدوليين. وأخيراً، يقدم البحث نموذجاً عملياً يمكن تعميمه مستقبلاً على بقية مفاصل الإدارة الحكومية، ليكون العراق في طليعة الدول المتقدمة رقمياً في إدارة العقود العامة.

اهداف البحث : هدف البحث إلى تحليل الإطار القانوني لإجراءات توقف وتمديد العقود الحكومية وفق تنفيذ تعليمات العقود رقم (٢) لسنة ٢٠١٤، واستكشاف آفاق التحول الرقمي لتلك الإجراءات. كما يسعى لتقديم تصور عملي لمنصة إلكترونية موحدة تساهم في تسريع المعالجة، وتعزيز الشفافية وكفاءة الأداء. يركز البحث على دعم وزارة التخطيط والوزارات الأخرى في تبني أنظمة رقمية متكاملة لإدارة العقود، واقتراح مؤشرات أداء رقمية لمتابعة التنفيذ. ويعالج البحث تحديات التطبيق، ويقترح حلولاً تقنية قابلة للتنفيذ تواكب التوجهات الحديثة في الحوكمة الرقمية. من خلال تحليل الإطار القانوني الناظم لإجراءات التوقف والتمديد في العقود الحكومية، من خلال وضع الضوء على تنفيذ تعليمات العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤، وبخاصة المادة ٥/ ثانياً / د، وتقييم مدى قابليته للتكامل مع التحول الرقمي.

و كذلك استكشاف فرص التحول الرقمي في إجراءات تمديد وتوقف العقود الحكومية، وتحديد الأدوات التقنية التي يمكن توظيفها لتقليل الزمن المستغرق في اتخاذ القرارات وتحسين كفاءة الأداء و نسعى ايضاً الى تصميم تصور مستقبلي لمنصة إلكترونية مركزية تتكامل مع عمل اللجنة المركزية المختصة بالمراجعة ومصادقة الإحالة، وتدعم اتخاذ القرارات في حالات التوقف والتمديد اعتماداً على البيانات الواردة والتقارير الذكية.

منهجية البحث: المنهج الوصفي هو ما تم اعتماده و كذلك التحليلي في البحث للكشف عن الأبعاد القانونية المتعلقة بتوقف وتمديد العقود الحكومية في سياق التحول الرقمي، وذلك من خلال تحليل معمق لتنفيذ تعليمات العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤، واستقراء مدى تأثير الإجراءات القانونية بعمليات الرقمنة. ويطمح البحث إلى الوصول إلى رؤى قانونية تُساهم في إعادة بناء الإطار التشريعي بما يواكب العصر الرقمي ويقوي من كفاءة الإدارة التعاقدية في العمل الحكومي.

خطة البحث: لغرض الوصول إلى الهدف من بحثنا قسمناها إلى **مبحثين** خصصنا الأول بالإطار القانوني لتوقف وتمديد العقود الاستثمارية في ظل تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم ٢ لسنة ٢٠١٤ و قسمناه على مطلبين الأول: الأحكام العامة لتوقف وتمديد العقود وفق التعليمات و الثاني الإشكالات القانونية في تطبيق أحكام التوقف والتمديد و امثلة للواقع العملي اما **المبحث الثاني** فهو عن أثر التحول الرقمي على إدارة توقف وتمديد العقود الاستثمارية و قسمناه الى مطلبين و هما دور التقنيات الرقمية في تسريع وإدارة عمليات التوقف والتمديد و الثاني التحديات التقنية والقانونية للتحول الرقمي في هذا المجال و اخيراً توصلنا الى خاتمة نبين فيها النتائج و المقترحات لتعديل تعليمات العقود لتشمل نصوصاً رقمية لتسهيل و ضمان سرعة انجاز و شفافية اوامر التوقف و التمديد للمشاريع الاستثمارية.

المبحث الأول

الإطار القانوني لتوقف وتمديد العقود الاستثمارية في ظل تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم ٢ لسنة ٢٠١٤

تعد العقود الاستثمارية احدى الادوات الرئيسية في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية الحكومية في العراق اذ تعتمد عليها الدولة في جذب رؤوس الاموال و تحقيق الشراكة مع القطاع الخاص و نظرا لطبيعة هذه العقود و طول مدتها وتعدد اطرافها مع الحكومة لذا تتعرض اثناء التنفيذ الى ظروف طارئة او استثنائية قد تؤدي الى توقف المؤقت عن التنفيذ او تستدعي تمديد المدة التعاقدية .^(١)

و انطلاقاً من اهمية تنظيم هذه الحالات قانونياً اصدرت الحكومة العراقية تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم ٢ لسنة ٢٠١٤ و التي تُعد هذه التعليمات المرجع الأساسي الذي ينظم عمليات التعاقد مع الجهات الحكومية، إذ خُولت بموجبها وزارة التخطيط صلاحية الإشراف وإصدار التوجيهات التي تنظم آليات التعاقد وتضمن انضباطها ضمن الإطار القانوني المعتمد وكذلك اصدار ضوابط و تعليمات تكميلية و دليلاً استرشادياً و منها الضوابط رقم ٦ التي جاءت ملحقاً للتعليمات التي صدرت استناداً للصلاحية المخولة لوزارة التخطيط بموجب احكام سلطة الائتلاف المؤقت رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٤ و تعليمات تشكيلات و مهمام دوائر و اقسام وزارة التخطيط رقم ١ لسنة ٢٠١٢ و التي هي ضوابط توقف و تمديد اعمال المقاولات و عقود التجهيز .

يتناول هذا المبحث الاطار القانوني لتوقف و تمديد العقود الاستثمارية في ظل تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم ٢ لسنة ٢٠١٤ في مطلبين اثنين الأول هو الأحكام العامة لتوقف و تمديد العقود من معرفة ماهية التوقف و اسبابه و الاجراءات المتخذة و الشروط الشكلية و الموضوعية له وفق التعليمات و الثاني الإشكالات القانونية في تطبيق أحكام التوقف و التمديد و امثلة للواقع العملي .

المطلب الأول: الأحكام العامة لتوقف و تمديد العقود الحكومية

لا جدال في أن للإدارة، بصفتها جهة التعاقد، سلطة المبادرة إلى اتخاذ المناسب من التصرفات القانونية، وفقاً لما قرره تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤، و تُعد بعض هذه التصرفات من أبرز الأدوات التي تعتمد عليها الإدارة في تنظيم العلاقة التعاقدية و تحقيق المصلحة العامة و هي ابرام العقود الاستثمارية سواء كانت عقود مقاولات انشائية او تجهيز مواد او لنقل المنتجات لذلك بات من الاهمية لانشاء هذه التصرفات من اتحاد ارادتين هي ارادة الحكومة الطرف و ارادة الشركة الطرف الثاني المتعاقد وان يستهدف العقد الاثر القانوني (٢)

يهدف إبرام الإدارة للعقود إلى تجسيد المصلحة العامة للدولة، بوصفها مصلحة تتقدم على الاعتبارات الفردية للأطراف المتعاقدة، إذ يُراد من وراء ذلك ضمان ديمومة عمل المرافق العامة و تقديم خدماتها بسلاسة و انتظام لجميع

(١) مروة فاضل عبد الصاحب الجبوري، خليل خير الله، الشروط الشكلية و الموضوعية لتمديد و توقف العقود ، مجلة العلوم الانسانية و الطبيعية ، المجلد ٦ ، العدد ١ ، السنة ٢٠٢٤ ص ٤٢٦

(٢) سحر جبار يعقوب ، فسخ العقد لاستحالة التنفيذ بسبب الظروف الطارئة ، بحث مقدم الى جامعة الكوفة / كلية القانون مجلة مركز دراسات الكوفة ، السنة ٢٠٠٨ ، العدد ٧ ، ص ١٥٢ .

المستفيدين دون انقطاع^(١) ان المقصود بالالتزامات الشكلية والموضوعية هي تلك التي تفرضها جهة التعاقد لالزام المتعاقدين معها بأبوابها عند تقديم طلباتهم لتمديد العقد أو وقفه ولمدة معينة مشترطة أسبابا جاءت على نحو حصري ضمن الضوابط المرفقة بتنفيذ تعليمات العقود الحكومية رقم ٢ لسنة ٢٠١٤، بما لا يترك أثراً للتوسع أو الاجتهاد خارج النص، الأمر الذي يكسوها بطابع خاص ويمنحها سمة فريدة و دقيقة في التطبيق تستدعي ذلك^(٢) ان الاصل لتنظيم العقود والشروط الخاصة به تملئها جهة التعاقد بينود الزامية واجبة التنفيذ بالمقابل يلتزم الطرف الاول بالتزامات جوهرية واساسية تعين الطرف الثاني.^(٣) ان اجراءات التمديد والتوقف بينتها الضوابط رقم ٦ الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية حيث قد تطراً بعض الظروف غير المتوقعة اثناء ابرام العقود بين الطرفين الامر الذي يجعل تنفيذ بنود العقد في بعض الاحيان مستحيلا ،فالطرف الضعيف في العقد هو الطرف الثاني يهدف الى تحقيق ربح مالي محدد و بالتالي جاءت الضوابط حرصاً على استمرارية عمل المرافق العامة بكفاءة وانتظام دون انقطاع^(٤) .

١- معنى التوقف في العقود: جاء في الضوابط رقم ٦ / الفقرة / ١/ من اولاً هو التوقف الذي يحصل في تنفيذ العقد لاسباب طارئة عليه لايعود لاطراف العقد وانما لاسباب خارجه عنه فيتوقف تنفيذ العقود لمدة محددة من الزمن .

٢- اسباب التوقف : جاء في الضوابط رقم ٦ عن اسباب التوقف في الفقرة /٢/ من / اولاً في حال الظروف المناخية المؤثرة على سير تنفيذ العقد و العطل الرسمية او حظر التجوال او في حال وجود ضرورة لغرض تنفيذ العقد بشكل صحيح , و قد منحت تلك الضوابط الحرية للمتعاقدين في الالتحايل تحت مسمى الغطاء القانوني للظروف الاستثنائية و ماهي تلك الظروف فقد كانت فقرة عامة ولم تحدد لضوابط طبيعة الحالة الطارئة، بما في ذلك الظروف المناخية الخارجة غير متوقعة التي من شأنها إحداث خلل في وتيرة التنفيذ أو تعريض سلامته للخطر، بما يستوجب التوقف المؤقت حفاظاً على سلامة المشروع والعاملين عليه، فطبيعة المناخ في العراق تقريبا مستقر و يستغل المتعاقدين ايام المطر باعتبارها ظروف جوية سيئة و التذرع بصعوبة وصول العمال لموقع العمل^(٥).

٣- اجراءات التوقف : لم تبين الضوابط الاجراءات والالية والشروط^(٦) لتوقف و تمديد العقود التي الزم قانون الموازنة الرجوع اليها قبل التعاقد مما يؤدي الى حرج و تلكؤ في التنفيذ مع الدولة فعند توفر الشروط من وجود ظروف

^(١) عبد الحفيظ مانع, محمد هامي , اثر الظروف الطارئة على تنفيذ العقود , دراسة مقارنة , مجلة الدراسات و البحوث القانونية, المجلد ٧ , العدد ١ , السنة ٢٠٢٢ , ص ١٥

^(٢) الضوابط رقم ٦ لتسهيل تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم ٢ لسنة ٢٠١٤

^(٣) محمد صباح علي ,امر التغيير في عقود المقاولات العامة و غاياته القانون و التطبيق , مركز بغداد لتنمية الاقتصادية والقانونية , مايو ٢٠٢١ , ص ٣-٥

^(٤) رفاه كريم و قادر عبد الحسين , مسؤولية الادارة القائمة على الخطأ العقدي الحالي ,مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية و السياسية , العدد الثالث , السنة الرابعة,السنة ٢٠١٥ , ص ٤٨١

^(٥) محمد صباح علي , نزعة الغموض في توقف و تمديد العقود , مركز بغداد لتنمية القانونية و الاقتصادية ,ابريل ٢٠٢٢ , ص ٣

^(٦) الضوابط رقم ٦ الفقرة / اولاً الفقرة ٣/ الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية

مناخية او استثنائية اصابته تنفيذ العمل على المتعاقد الثاني تقديمه طلب تحريري بوقف الاهمال كلها او جزء منها لمدة تراها الدولة الطرف الاول مناسبة خلال مدة ٧ ايام عمل , حيث حددت الضوابط المذكورة مدد زمنية معنية لطلب التوقف والبت فيه خلال ١٤ يوم و على المتعاقد المباشرة بالعمل بامر تحريري ايضا بعد زوال سبب التوقف (١). هذه الاجراءات حددتها الفقرة (اولا اثالثا) من الضوابط رقم (٦) مراعية بذلك مايلي:-

٤- إصدار أمر تحريري بالتوقف من الطرف المستفيد في جهة التعاقد (الجهة الطالبة) وبناءا على طلبها لوجود ضرورة فعلية تستدعي ذلك أو بناءا على طلب يقدم من قبل المتعاقد مع هذه الجهة سواء كان (مقاول أو مجهزة أو استشاري) طالبا وقف الاعمال الموكلة اليه بموجب العقد أو جزء منها لمدة تحددها جهة التعاقد.

٥- على المتعاقد سواء كان مقاولا أو مجهزة أو استشاري تقديم طلب الى جهة التعاقد بايقاف العمل الموكل به سواء كان أنشاء بناية أو محطة (عقود مقاولات) أو تجهيز اطارات أو سيارات (عقد تجهيز) أو عقد استشاري أو غير استشاري وخلال مدة (٧) أيام تبدأ من تاريخ نشوء السبب الذي أوجب حدوث التوقف

٦- على جهة التعاقد الالتزام بالمدة القانونية المحددة وبالباغلة (١٤) يوم للبت بموضوع التوقف من عدمه تبدأ من تاريخ أستلام الطلب اخذة بنظر الاعتبار اعتباره من المواضيع المهمة والمستعجلة .

٧- يجب على المتعاقد المباشرة بالعمل بعد زوال السبب الباعث للتوقف وصدور أمر تحريري بذلك من قبل جهة التعاقد .

المطلب الثاني: ضوابط التوقف والتمديد

تعرف الضوابط هنا باعتبارها منظومة مترابطة من الإجراءات الادارية تنظم بشكل محكم تعتمدها جهة التعاقد عبر قرار مكتوب، تهدف إلى تعليق الوفاء بالموجبات الناشئة عن العلاقة التعاقدية الموقع بين الطرفين لفترة زمنية محددة، بما يحقق التنظيم والانضباط في إدارة العقود و يتم هذا الإيقاف بناءً على طلب يقدمه أحد طرفي العلاقة التعاقدية، سواء الجهة المتعاقدة (الطرف الأول) أو المتعاقد معها (الطرف الثاني)، بشرط توافر مبررات جوهرية وواقعية تستدعي هذا الإجراء. (٢) . فاذا انعقد العقد صحيحا وجب الوفاء بالالتزامات الناشئة عنه (٣) معنى تنفيذ العقد انسجاماً مع مضامينه، وبأسلوب يجسد مقتضيات التعامل بنزاهة وصدق ومن بين تلك الالتزامات وجوب تنفيذه وفق المدة المحددة في العقد لكن قد تطرأ ظروف واسباب تمنع من استمرار التنفيذ وهذا ما اشرنا اليه انفا فالضوابط الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية الخاصة بتمديد العقود وتوقفها قد بينت في الفقرة (اولا١٤)(٤) مدة التوقف حيث أشارت الى انه:-

(١) ظاهر مجيد قادر ,الاختصاص التشريعي والقضائي في عقود النفط ,دراسة مقارنة ,منشورات زين الحقوقية ,٢٠١٣,ص١٩٠.

(٢) ظاهر مجيد قادر , المصدر السابق , ص ١٩١

(٣) عبد المجيد الحكيم ,مصادر الالتزام ,الموجز في شرح القانون المدني العراقي ,الجزء الاول ,مكتبة السنهوري ,بغداد,١٩٦٩,ص٣٩٤.

(٤) الضوابط رقم ٦ الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم ٢ لسنة ٢٠١٤

- ١- إذا تجاوزت مدة التوقف (٩٠) يوم في عقود المقاولات يكون لجهة التعاقد وخلال مدة لا تتجاوز (٦٠) يوم من تاريخ تسجيل الطلب لدى الجهة المختصة اتخاذ أحد الخيارين التاليين:
- أ. إنهاء العقد المبرم ما بين الطرفين بسبب عدم زوال السبب الباعث للتوقف ويتم تسديد مستحقات التعاقد للفقرات المنجزة من قبله قبل صدور أمر التوقف.
- ب. دراسة السبل الكفيلة لحل الموضوع بغية تحقيق احد الخيارات التالية:-
- ج. أستئناف العمل بصورة كلية أو جزئية .

ان ما نصت عليه الفقرة (أولاً/٤) من الضوابط اللاحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم ٢ يعكس توازناً دقيقاً بين المصالح ممثلة بالدولة جهة التعاقد في ضمان تنفيذ المشروع وفقاً للجدول الزمني، ومصصلحة التعاقد في حماية مركزه القانوني والمالي عند وقوع ظروف خارجة عن إرادته تؤدي إلى توقف التنفيذ.^١ فالسلطة الممنوحة لجهة التعاقد في إنهاء العقد أو السعي لاستئناف العمل، ضمن مهلة محددة، تُعدّ تجسيداً لمبدأ المرونة الإدارية المقيدة بضوابط قانونية ومن المضمون العملي، فإن تحديد سقف زمني للتوقف (٩٠ يوماً)، متبوعاً بمهلة إدارية (٦٠ يوماً) لاتخاذ القرار، يهدف إلى منع حالة "الجمود التعاقدية" التي قد تؤدي إلى تعطيل المصلحة العامة أو إلحاق ضرر بالتعاقد. كما أن إلزام الجهة بتسوية مستحقات التعاقد عن الأعمال المنجزة قبل التوقف يعزز من مبدأ عدم الإثراء بلا سبب، ويُعد تطبيقاً لمبادئ العدالة في العلاقات التعاقدية ذات الطابع الإداري و يُلاحظ كذلك أن الخيار الثاني، المتمثل في دراسة إمكانية استئناف العمل كلياً أو جزئياً، يعكس حرص المشرع الإداري على استدامة العقود كلما أمكن ذلك، خاصة في المشاريع الحيوية، بدلاً من اللجوء مباشرة إلى الإنهاء، الذي قد يكون مكلفاً للدولة من الناحية المالية أو الزمنية.

ان الادارة الحكومية في حال ورود طلب توقف او تمديد عليها اتباع الاجراءات التالية وفق الضوابط اعلاه:

- ١-أصدار أمر تحريري بالتوقف من الجهة المستفيدة في جهة التعاقد (الجهة الطالبة) وبناءا على طلبها لوجود ضرورة فعلية تستدعي ذلك أو بناءا على طلب يقدم من قبل التعاقد مع هذه الجهة سواء كان (مقاول أو مجهزة أو استشاري) طالبا وقف الاعمال الموكلة اليه بموجب العقد أو جزء منها لمدة تحددها جهة التعاقد.
- ٢-على التعاقد سواء كان مقاولا أو مجهزة أو استشاري تقديم طلب الى جهة التعاقد بايقاف العمل الموكل به سواء كان أنشاء بناية أو محطة (عقود مقاولات) أو تجهيز اطارات أو سيارات (عقد تجهيز) أو عقد استشاري أو غير استشاري وخلال مدة (٧) أيام تبدأ من تاريخ نشوء السبب الذي أوجب حدوث التوقف.
- ٣ -على جهة التعاقد الالتزام بالمدة القانونية المحددة وبالباغلة (١٤) يوم للبت بموضوع التوقف من عدمه تبدأ من تأريخ أستلام الطلب اخذة بنظر الاعتبار اعتباره من المواضيع المهمة والمستعجلة.
- ٤ -يجب على التعاقد المباشرة بالعمل بعد زوال السبب الباعث للتوقف وصدور أمر تحريري بذلك من قبل جهة التعاقد.

(^١) عبد الحفيظ مانع، محمد هامل، أثر نظرية الظروف الطارئة على تنفيذ العقد، دراسة مقارنة، مجلة الدراسات والبحوث القانونية،

أما بخصوص الآلية المتبعة بدراسة طلبات التوقف فيكون ذلك عبر لجنة مختصة بالنظر بهذه الطلبات تشكل من قبل جهة التعاقد لغرض دراسة الطلبات المقدمة بعد أن يتم رفع تاييد بالموافقة على منح التوقف من قبل الجهة المشرفة على تنفيذ العمل الى رئيس جهة التعاقد أو من يخوله لغرض احالة هذه الطلبات والتأييدات الى هذه اللجنة ليتم دراستها واصدار توصيات بشأنها ورفع هذه التوصيات أمام أنظار رئيس جهة التعاقد لغرض المصادقة عليها ليتم إصدار أمر اداري بذلك.

المبحث الثاني

أثر التحول الرقمي على إدارة توقف وتمديد العقود الاستثمارية

يمثل التغيير الرقمي أحد أبرز التطورات الإدارية والفنية المنعكسة على الوسائل الإجرائية لتفعيل الالتزامات التعاقدية في الإطار الحكومي ، لا سيما في إدارة حالات التوقف والتمديد، وقد أظهرت تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤، لا سيما في الفقرة (أولاً/٤)، أهمية وجود ضوابط واضحة للتعامل مع حالات التوقف التي تتجاوز (٩٠) يوماً، حيث خولت جهة التعاقد اتخاذ قرارات حاسمة في غضون (٦٠) يوماً، سواء بإنهاء العقد أو استئناف تنفيذه جزئياً أو كلياً، إلا أن تنفيذ هذه الإجراءات كان ولا يزال يواجه صعوبات إدارية ناتجة عن ضعف التنسيق، وتأخر تبادل البيانات، والاعتماد المفرط على المراسلات الورقية كثقافة إجرائية تقليدية، و في هذا السياق، برز دور التحول الرقمي كأداة استراتيجية لتسريع الإجراءات المرتبطة بإدارة التوقف والتمديد، فبحسب ضوابط وزارة التخطيط العراقية بشأن الأتمتة وتحديث منصة إدارة العقود، بات بإمكان المتعاقدين الآن تقديم طلبات التوقف والتمديد من خلال منصات إلكترونية موحدة، الأمر الذي يُفضي إلى تسريع حسم الإجراءات وتقليص الفجوة الزمنية بين التقديم والاستجابة بشكل ملحوظ ، ويُسهّم في توثيق أسباب التوقف بدقة، ويوفر قاعدة بيانات مركزية مهمة في اتخاذ قرارات قائمة على مقارنة المعلومات. كما ساهم التحول الرقمي في تحسين الرقابة الحكومية على المشاريع ، من خلال تمكين الجهات الرقابية من متابعة مؤشرات الأداء والتنفيذ الفعلي للعقود بشكل لحظي.^(١)

ولم تقتصر فوائد الرقمنة على تقليص الزمن الإداري، بل امتدت لتشمل تعزيز الشفافية وتقليل احتمالات الفساد في قرارات التمديد أو الإنهاء، حيث توثق الإجراءات إلكترونياً وتخضع لتدقيق مركزي. كما مكّن التحول الرقمي أصحاب القرار من تقييم الطلبات بناءً على معايير موضوعية وإحصائية، عوضاً عن الاجتهادات الشخصية أو المراسلات المتأخرة ، و من هنا، يمكن القول إن التحول الرقمي لم يعد مجرد خيار إداري، بل تحولت إلى ضرورة حتمية لتعزيز فاعلية إدارة العقود الاستثمارية، خصوصاً في ظل الظروف والتحديات المعقدة التي تعيق سير تنفيذ المشاريع في العراق مما يدعو إلى مراجعة مستمرة لتعليمات العقود وتضمين الأطر الرقمية ضمن نصوصها القانونية والتنظيمية.^(٢)

(١) وزارة التخطيط العراقية، "ضوابط وإجراءات التحول الرقمي في إدارة المشاريع والعقود الحكومية"، تقرير رسمي صادر عن دائرة العقود الحكومية العامة، بغداد، ٢٠٢٢.

(٢) <https://afaq.iq/contents/view/details?id=184389>

مثّلت المملكة العربية السعودية علامة فارقة في الرقمنة، واضحةً بصمتها كأنموذج يحتذى في الانتقال الذكي نحو الحوكمة الرقمية، حيث أطلقت في إطار رؤية ٢٠٣٠ منصة "استثمر في السعودية" التي تمثل خطوة استراتيجية لتعزيز بيئة الاستثمار وتسهيل الإجراءات عبر الحلول الرقمية المتكاملة و التي تدمج بين التحول الرقمي وتسهيل الإجراءات للمستثمرين المحليين والأجانب.^(١)

كذلك تجربة الإمارات العربية المتحدة انشأت منصة "باشر" للاستثمار حيث أطلقت حكومة الإمارات منصة باشر التي تتيح تأسيس الشركات إلكترونياً في أقل من ١٥ دقيقة، ضمن سياسة شاملة للتحول الرقمي في الاقتصاد.^(٢) اما عن تجربة سنغافورة في منصة الأعمال الرقمية "Go Business" فقد وفّرت حكومة سنغافورة منصة GoBusiness الرقمية لخدمة المستثمرين والشركات الناشئة، تتيح إصدار التراخيص، تقديم العطاءات الحكومية، وتمديد العقود إلكترونياً.^(٣)

اما استونيا فتعتبر من الدول الرائدة عالمياً في مجال الرقمنة حيث أطلقت الحكومة منصة e-Estonia التي جعلت جميع التعاملات الحكومية، الاقتصادية والاستثمارية، متاحة بشكل رقمي بالكامل.^(٤) قسمت هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين، الأول يركز على أهمية الرقمنة في تسريع وتيرة الإجراءات، وتوثيق الطلبات بدقة، بالإضافة إلى تنظيم إدارة البيانات التعاقدية بفعالية و الثاني نبحت التحول الرقمي كألية لضمان الشفافية، والحد من القرارات الفردية، ومكافحة مظاهر الفساد الإداري.

المطلب الأول: دور الرقمنة في تسريع الإجراءات و توثيق الطلبات و ادارة البيانات التعاقدية :

أن النص القانوني التقليدي بحاجة إلى تحديث ليواكب التحول الرقمي ويعزز من فاعليته، وان الادوات الرقمية تبرز الفرق بين التطبيق الورقي التقليدي و الاليكتروني الرقمي، يتبين من خلال الدراسة أن الإطار القانوني الكلاسيكي، وبالأخص تلك المنصوص عليها في تنفيذ تعليمات العقود الحكومية رقم ٢ لسنة ٢٠١٤، تظهر محدودية في الانسجام مع مستجدات الثورة الرقمية ومتطلبات الزمن الحديث، حيث وضعت أطراً إجرائية مهمة لتنظيم التوقف والتمديد في العقود الاستثمارية، إلا أن هذه الأطر لم تُصمم في الأصل لتتواءم مع التطورات الرقمية التي طرأت على بيئة التعاقد الحكومية، ومن هنا، فإن الحاجة تبدو ملحة اليوم لتحديث هذه النصوص القانونية، سواء من خلال التعديل أو الإضافة، بما يضمن مواءمتها مع أدوات التحول الرقمي، وتعزيز فعاليتها في هدف السرعة، الشفافية، والدقة في القرارات التعاقدية المتخذة فالتشريع الحديث لا يُقاس بجودته النصية فقط، بل أيضاً بقدرته على التفاعل مع

(١) الهيئة العامة للاستثمار – <https://investsaudi.sa>

(٢) وزارة الاقتصاد الإماراتية – <https://www.moec.gov.ae>

(٣) Smart Nation Singapore – <https://www.smartnation.gov.sg>

(٤) e-Estonia Briefing Centre – <https://e-estonia.com>

الواقع التكنولوجي المتغير و سرعة انجاز المعاملات خاصة في التعاملات التعاقدية الاستثمارية تحتاج الى الشفافية والنزاهة .

للتحول الرقمي عناصر مهمة منها (١) :

١. الترميز الرقمي و يعني وجود خدمة تقنية تمكن المتعاقدين من ارسال المعلومات بشكل الكتروني و تُمارس من خلالها الامتثال للإجراءات المعتمدة وفق النصوص الورقية .
٢. نظام التراسل الرقمي و يعني انشاء برنامج و شبكة خاصة من أجل تعزيز سهولة وسلاسة التواصل بين الأطراف المعنية.
٣. إنشاء هيكل شبكي متجانس و مترابط على نحو شامل لدعم عمليات التحول بكفاءة و فاعلية مثل اجهزة المودم و جهاز نظام التلفاز والتي هي مخرجات جهاز الارسال و هو ما يسمى الاساس للتحويل الرقمي.
٤. نظام التحول الرقمي و البث الاعلامي لتأمين الربط بين المعلومة المرسله والمستقبله للتنفيذ السريع لتحقيق الارسال الرقمي وخدمة الفيديو لاغراض الدعاية و الاعلان (٢).

و من الاسباب العملية التي تدعو للتحويل هو ضعف توثيق اسباب التوقف في بعض المشاريع مثال على ذلك التي واجهتها عقود وزارة التعليم العالي و البحث العلمي في احد تشكيلاتها وجود بعض المقاولين يدعون توقف العمل لأسباب خارجة عن إرادتهم (كالمطار أو تأخير التصريح الأمني او لظروف أمنية و سياسية)، لكن عدم وجود نظام إلكتروني موحد لتوثيق هذه الأسباب بصور أو مستندات وقتية، يصعب على الجهة الحكومية التحقق، مما يؤدي إلى إصدار قرارات غير دقيقة بشأن التمديد ، او ان غياب الربط الرقمي و عدم وجود قاعدة بيانات مركزية بين الجهات المتعاقدة و الرقابية يؤخر وصول المستندات الى الجهة المختصة للموافقة او عدم الموافقة على طلبات التوقف او التمديد .

كما ان المعاملات الورقية تسبب تاخر اصدارقرارات التمديد او التوقف مما يؤدي الى تعطيل المشروع و خسائر مالية اضافية ، و بالتالي فان التحول الرقمي والايكتروني للمعاملات بشكل عام و للتعاقدات بشكل خاص يؤدي الى الاسراع في الانجاز والراحة لكلا الطرفين المتعاقدين من الرؤية والشفافية للمرحلة التي وصل اليها طلب التوقف او التمديد في نظام اليكتروني متاح للطرفين (٣).

ان الاعتماد على المعاملات الورقية في إدارة العقود الاستثمارية، لا سيما في حالات التمديد والتوقف، يؤدي إلى بطء شديد في الإجراءات، وتأخير إصدار القرارات الحاسمة من قبل الطرف المتعاقد أو الاطراف الرقابية المختصة. إذ تتطلب الإجراءات التقليدية سلسلة من المراسلات الورقية التي تمر عبر عدة دوائر، الأمر الذي قد يستغرق أسابيع وربما شهورًا، ما يؤدي بالنتيجة إلى تعطيل المشاريع الاستثمارية وتكبد الدولة خسائر مالية إضافية، فضلاً عن فقدان

(١) عيبر الرحباني ، الاعلام الرقمي الالكتروني ،دار اسامة للنشر ،الاردن ، السنة ٢٠١٢ ، ص ٥٢

(٢) عيبر الرحباني ، المصدر السابق ، ص ٥٥

(٣) محمد سمير احمد ، الادارة الايكترونية . دار المسيرة للنشر والوزيع ، عمان الاردن ، ط٢، السنة ٢٠٢٠ ، ص ٤٣

فرص اقتصادية مهمة , في المقابل، فإن التحول الرقمي والإلكتروني لإدارة التعاقدات الحكومية يوفر بيئة أكثر كفاءة وسرعة ودقة في اتخاذ القرار، لاسيما في موضوعات التمديد والتوقف. فعند تفعيل نظام رقمي موحد تُسجل فيه طلبات التوقف إلكترونياً وتُرفق فيه الوثائق والأسباب المؤيدة للطلب بشكل مباشر، يمكن للجهة المختصة الاطلاع على الطلب لحظياً واتخاذ القرار المناسب خلال وقت قياسي دون الحاجة إلى الانتظار أو مراجعة مستندات ورقية متفرقة^(١)

كما أن اعتماد هذه النظم يحقق مبدأ الشفافية، إذ يتيح لكلا الطرفين - الجهة الحكومية والمتعاقد - متابعة حالة الطلب لحظة بلحظة، ومعرفة المرحلة التي وصل إليها، وهل تم رفضه أم قبوله أم لا يزال قيد الدراسة، مما يخفف من النزاعات المحتملة وسوء الفهم. بالإضافة إلى ذلك، يوفر النظام الرقمي أدوات لتوثيق البيانات والإجراءات تلقائياً، ما يعزز من الرقابة اللاحقة ويُيسر مراجعة القرارات وتقييمها بشكل عادل.^(٢)

تتجلى أهمية تحديث الإطار القانوني لمواكبة التحول الرقمي، عبر تعديل أو إلحاق تعليمات تنفيذ العقود الحكومية، بما يسمح باعتبار المنصات الرقمية وسيلة رسمية وملزمة لإدارة قرارات التمديد والتوقف، محققاً توازناً دقيقاً بين سرعة الإجراءات القانونية وضمانات السلامة الإجرائية.

المطلب الثاني : التحول الرقمي كضمانة للشفافية وتقليل الاجتهاد الشخصي والفساد الإداري

ان للتحول الرقمي معوقات تحد من استخدام الرقمنة و دورا مؤثرا على المؤسسات الحكومية منها تشريعية او تقنية و منها مالية او ضعف الوعي الاجتماعي , فانعدام التخطيط على المستوى القانوني لصعوبة ايجاد بيئة قانونية وتشريعية تتناسب و العمل الرقمي والافتقار الى جهة مركزية حكومية تتولى المشروعات الرقمية يؤدي الى ضعف الانظمة , كما ان ضعف التقنيات و صعوبة وجود بنية تحتية لشبكات الاتصال والمؤسسات يجعل التحول الرقمي في المشاريع الاقتصادية معوقا اساسياً , تُعتبر شح الموارد المالية المخصصة لتطوير البنى التحتية أحد أبرز العقبات التي تعترض مسيرة تمكين المؤسسات الحكومية من تطوير إمكاناتها التقنية الرقمية في قطاع الاستثمارات مما يعيق بشكل كبير القدرة على تحديث وتعزيز هذه البنى التحتية بما يتوافق مع متطلبات العصر والتطور التقني , مع ضعف

(١) <https://ae.linkedin.com/pulse/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A-%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%B2%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9> منشور في ٢٠/ابريل /٢٠٢٥

(٢) عفيفة بجاي شوكت اللامي , دور الرقمنة في استدامة الموارد الاقتصادية في العراق , بحث منشور في مجلة الادارة والاقتصاد , الجامعة المستنصرية , مجلد ٤٧ , العدد ١٣٥ , السنة ٢٠٢٢ , ص ١٦٥-١٦٧

الوعي الاجتماعي و الثقافة و قلة البرامج التدريبية في المجال التقني القانوني يحول دون العصف الرقمي في مجال الاستثمارات الحكومية و التوجه نحو النمطية الرقمية (١) , يُعد الموظف التقني محوراً أساسياً في نجاح عمليات التحول الرقمي داخل المرافق العامة، إذ لا يمكن تصور رقمنة فعالة ومستدامة دون كوادرات بشرية مؤهلة وقادرة على التفاعل مع الأدوات والتقنيات الحديثة. ومن هذا المنطلق، يُصبح من الضروري تهيئة العاملين في القطاع العام لتقبل التغيير الرقمي، عبر برامج تدريبية متخصصة تهدف إلى إعادة صياغة وتحويل الثقافة المهنية لديهم بشكل جذري ومبتكر وتزودهم بالمهارات الرقمية الأساسية. ولا تزال شريحة واسعة من الموظفين في المؤسسات الحكومية تفتقر إلى المعرفة بأبجديات استخدام الحاسوب والأنظمة الإلكترونية، الأمر الذي يُشكّل عائقاً أمام تفعيل الأنظمة الرقمية بالشكل الأمثل. لذلك، فإن الاستثمار في بناء القدرات الرقمية للموظفين يُعد التزاماً مؤسسياً لا غنى عنه، لتحقيق تحول رقمي فعلي ينهض بأداء المرفق العام ويعلي من درجة التميز والريادة في خدمة المواطنين (٢)

يتجلى التحول الرقمي الأساس المتين الذي تبنى عليه معايير الوضوح والشفافية في المعاملات الحكومية، خصوصاً في ميدان الاستثمارات العامة، حيث يسهم في خلق بيئة أكثر وضوحاً ونزاهة و يحد من الاجتهادات الفردية والتدخلات غير الموضوعية، ويقلص من مساحات الفساد الإداري. فاعتماد الأنظمة الرقمية في إدارة العقود والطلبات والمعاملات، يتيح تتبع الخطوات والإجراءات بدقة، ويُمكن الجهات الرقابية من التدخل السريع عند الحاجة (٣)، كما أن من أبرز متطلبات الشفافية في العمل المؤسسي الحديث هو توافر نظام إلكتروني واضح، يضمن حق المواطن والمستثمر في الاطلاع على مراحل المعاملة، مما يقلل من فرص التأخير والتلاعب، ويوفر الوقت والجهد على الأطراف كافة. التحول الرقمي لا يُعد فقط وسيلة تقنية، بل هو أداة للعدالة الإجرائية، ورافعة تنموية تُسهم في تحسين البيئة الاستثمارية، وتعزز من ثقة المواطنين في الإدارة الحكومية، وفي هذا الإطار، تتداخل الأبعاد كافة و خاصة في الاقتصاد والمجتمعية للتحول الرقمي، حيث يؤدي إلى تبسيط الإجراءات وتقليل الازدحام الإداري، ويمنح المؤسسات الحكومية قدرة أعلى على رسم قرارات رشيدة مبنية على بيانات ممتازة وفي الوقت المضبوط..(٤)

ان من أهم مرتكزات الشفافية في عصر التقنيات هو وجود أنظمة رقمية واضحة وموحدة تضمن توثيق كل خطوة من خطوات العمل، وتتيح تتبعها من كل الجهات المختصة والقطاع العام بشكل متكافئ، فالتحول الرقمي لا يُقلل فقط من

(١) محمد بن عمارة , تحديات و معوقات المرافق العامة الرقمية في الجزائر , بحث منشور في مجلة القانون والعلوم السياسية , جامعة المسيلة محمد بوضياف , الجزائر , السنة ٢٠١٩ , ص٣٣

(٢) عيساوي عبد النور , معوقات رقمنة المرافق العامة الجزائرية , المركز الجامعي البيض , مجلة القانون , المجلد ١٢ , العدد ٢, السنة ٢٠٢٣ , ص ١١

(٣) نعم حسين نعمة , رغد محمد نجم , هبة الله مصطفى السيد علي , تسخير الرقمنة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠. بحث منشور في المجلة العراقية لبحوث السوق و حماية المستهلك , جامعة بغداد مركز البحوث السوق و حماية المستهلك المجلد ١١ العدد ١, السنة ٢٠١٩ , ص١٠٤

(٤) احمد حسن عمر , التحول الرقمي نقلة نوعية للتحرر من الامية والبيروقراطية و الفساد الاداري , مركز الدراسات و الابحاث العلمانية في العالم العربي , <https://www.ssrcaw.org>.

فرص التلاعب، بل يعزز من الثقة بين الدولة والمستثمر من خلال إتاحة البيانات وإجراءات المعاملات بصورة لحظية،^(١) وفي مجال الاستثمارات الحكومية، تزداد أهمية الأتمتة، إذ تُمكن من رصد مراحل الطلبات والموافقات وتحديد نقاط التعطيل أو التأخير بدقة، مما يسهم في بناء بيئة إدارية تتسم بالحوكمة الرشيدة والشفافية المطلقة، كما تضمن الأنظمة الرقمية تقليص التدخل البشري في القرارات الروتينية، وتُحيل الكثير من العمليات إلى خوارزميات محددة مسبقاً، وهو ما يقلل من احتمالات المحاباة أو الانحراف الوظيفي، لذا فإن رقمنة التعاملات تُعد أداة فعالة لضمان النزاهة وتعزيز جودة الخدمات العامة، وتُشكل خطوة أساسية نحو إدارة استثمارية حديثة تتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة.

وهكذا يتضح أن التحول الرقمي لا يُعد مجرد أداة تقنية، بل هو ضمانة فعلية لترسيخ النزاهة في التعاملات الحكومية، والحد من الاجتهادات الشخصية والانحرافات الإدارية. فحين تتحول البيانات والإجراءات إلى أنظمة إلكترونية قابلة للتتبع والمراجعة، تنكمش مساحات الفساد وتتسع دوائر الثقة. من هنا، يغدو التحول الرقمي ضرورة إدارية لا ترفاً، ومقدمة منطقية لأي إصلاح مؤسسي فاعل يجب اتباعه والتدريب عليه و المواكبة التطورية للعالم .

الخاتمة

في نهاية بحثنا يصبح لزاماً علينا ذكر ما توصلنا إليه من استنتاجات وما نوصي به من مقترحات تسهم في معالجة المعوقات والحلول لغرض تعزيز استخدام الرقمنة والتحول الرقمي لترسيخ الشفافية في المعاملات الاستثمارية وفق تنفيذ تعليمات العقود الحكومية رقم ٢ لسنة ٢٠١٤ والضوابط اللاحقة بها بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة في العراق :

أولاً- الاستنتاجات

- 1 - يُعد التحول الرقمي ضرورة إدارية ملحّة في إدارة توقف وتمديد العقود الاستثمارية، كونه يعالج الإرباك الناتج عن الإجراءات الورقية، ويضمن الدقة والسرعة والشفافية في اتخاذ القرار ضمن مدد زمنية محددة.
- 2 - غياب البنية التحتية الرقمية المتكاملة في العديد من الدوائر الحكومية يشكل عائقاً فعلياً أمام تطبيق فاعل للضوابط رقم (٦)، مما يستدعي إعادة النظر في آليات تنفيذ التعليمات الحكومية بصيغة رقمية تفاعلية.
- 3 - إدخال التكنولوجيا في إدارة العقود الاستثمارية يمنح الجهات الحكومية قدرة على مراقبة مراحل التوقف والتمديد لحظياً، مما يحد من الاجتهاد الشخصي ويُقلص من فرص الفساد الإداري والتأخير غير المبرر.
- 4 - الكوادر البشرية الحكومية غير المؤهلة رقمياً تمثل نقطة ضعف في تفعيل أنظمة التحول الرقمي، ما يبرز الحاجة لبرامج تأهيلية مستدامة تضمن الانتقال السلس إلى بيئة تعاقدية إلكترونية.

(١) حمزة طالب سلطان، ارشد حمزة حسن الاقتصاد الرقمي في الدولة العراقية بين النجاحات و الاخفاقات والتحديات، بحث مقدم الى مؤتمر الافتراضي الاول التحول الرقمي في عصر المعرفة في ١٢/٧/٢٠٢٠، جامعة الزاوية، كلية الاقتصاد بالزاوية، المجلد الاول، العدد السادس(عدد خاص)، ص٥

5 - تحديث تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ وضوابطها الملحقه بما يتلاءم مع متطلبات الرقمنة فلم يعد خياراً بل ضرورة تشريعية، بهدف تعزيز الثقة بين الدولة والمستثمر، وتحقيق مبدأ الحوكمة الرشيدة في العقود العامة.

ثانياً - التوصيات:

١. ادخال تغييرات تشريعية على تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ لتتضمن فقرات صريحة تلزم باستخدام المنصات الرقمية في إدارة طلبات التوقف والتمديد، مع تحديد الجهة الرقمية المختصة ومهامها ومدة البت إلكترونياً وبما ينسجم مع المستجدات العملية .
٢. ضرورة تبني خطة شاملة لرقمنة البناء الاساس الإداري في الوزارات والدوائر المعنية بالعقود الاستثمارية، تتضمن إنشاء قاعدة بيانات موحدة للعقود، وإتاحة الربط بين الجهات ذات العلاقة لضمان التكامل المؤسسي.
٣. إصدار نظام إلكتروني مركزي خاص بمتابعة سير العقود الحكومية، يكون متاحاً للجهات المتعاقدة والرقابية، ويشمل مؤشرات أداء رقمية لرصد أسباب التوقف أو التأخير وضمان المساءلة.
٤. أهمية تضمين دورات التأهيل الإلكتروني ضمن المسار الوظيفي الإلزامي لموظفي الدولة، خاصة في دوائر العقود والتخطيط، مع وضع تعليمات قانونية و ادارية تُحفّز التمرن المستمر وترتبط التقييم الوظيفي بالكفاءة الرقمية.
٥. مراجعة التعليمات والضوابط الملحقه بالعقود الحكومية - ومنها الضوابط رقم (٦) - لإعادة صياغتها بلغة قانونية مرنة تأخذ بعين الاعتبار طبيعة الأنظمة الرقمية، وتسمح باستخدام الأدلة الإلكترونية والبيانات المرقمنة كوسائل إثبات رسمية في حالات التمديد أو التوقف.

المراجع

أولاً:- الكتب

- (١) ظاهر مجيد قادر ,الاختصاص التشريعي والقضائي في عقود النفط دراسة مقارنة ,منشورات زين الحقوقية ,٢٠١٣.
 - (٢) عبد المجيد الحكيم ,مصادر الالتزام ,الموجز في شرح القانون المدني العراقي ,الجزء الاول ,مكتبة السهوري ,بغداد,١٩٦٩.
 - (٣) عبيد الرحباني , الاعلام الرقمي الالكتروني ,دار اسامة للنشر ,الاردن , السنة ٢٠١٢.
 - (٤) محمد صباح علي , نزعة الغموض في توقف و تمديد العقود , مركز بغداد للتنمية القانونية و الاقتصادية ,ابريل ٢٠٢٢
 - (٥) محمد صباح علي ,امر التغيير في عقود المقاولات العامة و غاياته القانون والتطبيق , مركز بغداد لتنمية الاقتصادية والقانونية ,/مايو ٢٠٢١ .
 - (٦) احمد حسن عمر , التحول الرقمي نقلة نوعية للتححرر من الامية والبيروقراطية و الفساد الاداري , مركز الدراسات و الابحاث العلمانية في العالم العربي
- ##### ثانياً :- البحوث والتقارير والرسائل
- (٧) حمزة طالب سلطان , ارشد حمزة حسن الاقتصاد الرقمي في الدولة العراقية بين النجاحات و الاخفاقات والتحديات , بحث مقدم الى مؤتمر الافتراضي الاول التحول الرقمي في عصر المعرفة في ٢٠٢٠/٧/١٢ , جامعة الزاوية , كلية الاقتصاد بالزاوية , المجلد الاول , العدد السادس(عدد خاص) ,
 - (٨) رفاه كريم و قادر عبد الحسين , مسؤولية الادارة القائمة على الخطأ العقدي الحالي ,مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية و السياسية , العدد الثالث , السنة الرابعة,السنة ٢٠١٥ .

- ٩) سحر جبار يعقوب , فسخ العقد لاستحالة التنفيذ بسبب الظروف الطارئة , بحث مقدم الى جامعة الكوفة / كلية القانون مجلة مركز دراسات الكوفة , السنة ٢٠٠٨, العدد ٧
- ١٠) عبد الحفيظ مانع , محمد هاملي , أثر نظرية الظروف الطارئة على تنفيذ العقد , دراسة مقارنة , مجلة الدراسات والبحوث القانونية, المجلد ٧, العدد ١, ٢٠٢٢ .
- ١١) عبد الحفيظ مانع, محمد هاملي , اثر الظروف الطارئة على تنفيذ العقود , دراسة مقارنة , مجلة الدراسات و البحوث القانونية , المجلد ٧ , العدد ١ , السنة ٢٠٢٢ .
- ١٢) عفيفة بجاي شوكت اللامي , دور الرقمنة في استدامة الموارد الاقتصادية في العراق , بحث منشور في مجلة الادارة والاقتصاد , الجامعة المستنصرية , مجلد ٤٧ , العدد ١٣٥ , السنة ٢٠٢٢ .
- ١٣) عيساوي عبد النور , معوقات رقمنة المرافق العامة الجزائرية , المركز الجامعي البيض , مجلة القانون , المجلد ١٢ , العدد ٢, السنة ٢٠٢٣
- ١٤) محمد بن عمارة , تحديات و معوقات المرافق العامة الرقمية في الجزائر , بحث منشور في مجلة القانون والعلوم السياسية , جامعة المسيلة محمد بوضياف , الجزائر , السنة ٢٠١٩
- ١٥) مروة فاضل عبد الصاحب الجبوري, خليل خير الله, الشروط الشكلية والموضوعية لتمديد و توقف العقود , مجلة العلوم الانسانية والطبيعية , المجلد ٦ , العدد ١, السنة ٢٠٢٤
- ١٦) نغم حسين نعمة , رغد محمد نجم , هبة الله مصطفى السيد علي , تسخير الرقمنة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠, بحث منشور في المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك , جامعة بغداد مركز البحوث السوق و حماية المستهلك المجلد ١١ العدد ١, السنة ٢٠١٩ .
- ١٧) وزارة التخطيط العراقية, "ضوابط وإجراءات التحول الرقمي في إدارة المشاريع والعقود الحكومية", تقرير رسمي صادر عن دائرة العقود الحكومية العامة, بغداد, ٢٠٢٢ .

ثالثاً: - تعليمات

- ١٨) تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم ٢ لسنة ٢٠١٤
- ١٩) الضوابط رقم ٦ الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم ٢ لسنة ٢٠١٤

رابعاً: - مواقع الانترنت

Web Site:

- ١) منشور في <https://ae.linkedin.com/pulse-> (٢) <https://e-estonia.com> - e-Estonia Briefing Centre
- ٢٠/٢٠/٢٠٢٥
- ٣) <https://afaq.iq/contents/view/details?id=184389>
- ٤) <https://investsaudi.sa>
- ٥) <https://www.moec.gov.ae>
- ٦) Smart Nation Singapore - <https://www.smartnation.gov.sg>